الادارة الالكترونية لمؤسسات المعلومات ودورها في الأمن الاقتصادي العراقي

الكلمات المفتاحية: الامن الاقتصادي. الحكومة الالكترونية. الادارة الالكترونية

م.م تهاني فلاح خماس

كلية الاداب / قسم المعلومات والمكتبات / الجامعة المستنصرية

E-mail tahini_falah@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى التعريف بالادارة الألكترونية وماهيتها وكذلك تصميم برنامج حاسوبي مبسط للادارة والتعامل الالكتروني في مؤسسات المعلومات، كنوع من أنواع تقليل الوقت والجهد والمبالغ المالية المستخدمة في تنفيذ الأوامر الإدارية وكذلك في عمليات جمع البيانات من الجهات المرتبطة بمؤسسة ما، إذ استخدام برنامج مصمم من قبل الباحث في تنفيذ بعض الاجراءات المتعبة يومياً في مؤسسات الدولة كتجربة على إمكانية جمع المعلومات في محل عملها.

وقد توصلت الدراسة من خلال تلك التجربة الى عدة أمور، منها: إمكانية تطبيق البرنامج وبسهولة من قبل العاملين وكذلك ملائمته لإجراءات العمل اليومية في الدوائر، وتحقيق مكاسب وقتية ومالية من خلال عمليات التعامل به وتخفيض التكلفات المالية اللازمة في عمليات المراسلات وجمع المعلومات.

كما ضم البحث عدة توصيات اهمها: ضرورة رفع كفاءة العاملين في مجال استخدام التعامل الالكتروني وكذلك ضرورة اتباع البرنامج المصمم او إعداد برامج أخرى مشابهة له في عمليات التعامل اليومية.

Abstract:

The main object of this search was to identify the electronic management, and to programmer a simple software to run the work in institution of Iraqi government . So to make the work in the institution be easy and fast. By take the information in data collection.

In the end of the search the searcher find some result like:

1-the staff of this institution can use the program very well without any problem.

2- the work by this program give us more time and more function to do another job.

الاطار العام للبحث

١ – مشكلة البحث وأهميته:

يمر البلد في الوقت الحالي بمشاكل اقتصادية عديدة كان لها تأثير واضح على جميع قطاعات الدولة، ويعزى السبب في ذلك الى انخفاض أسعار النفط كسبب رئيسي، ويذكر بعض الأخطاء الفنية وسوء الإدارة كأسباب ثانوية، لذا يتوجب على الإدارات العمل على تقليل الانفاق وخاصة في المجالات التي يمكن الاستغناء عنها مثل المراسلات الورقية ، وكذلك ضغط نفقات التوصيل للمعلومات والاوامر الإدارية وذلك لتسهيل العمل الإداري ، كما ان هناك العديد من المشاريع والخطط يتوجب إجراءات سريعة ، ولا ننسا الدور الكبير الذي تؤدي عمليات الفساد والرشوة في تدمير الاقتصاد خصوصا وان العراق اصبح من الدول المتقدمة في مجال الرشوة والبيروقراطية، ومن هذه المرحلة يتوجب على ادارات الدولة اتباع سياسية من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلد، وكذلك استعمال وسائل وأدوات مسايرة للتطور العلمي بمجالات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، للحد من الظواهر السلبية الآنفة الذكر، ومن هذه الوسائل استخدام الحكومة الالكترونية و الإدارة الالكترونية.

٢ –أهداف البحث:

في ظل المشكلة المطروحة، يهدف البحث الحالي الى:

١–التعريف بالإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

٢–تصميم نظام حاسوبي مبسط للتعامل الالكتروني كنوع من الأدارة الالكترونية في المؤسسات.

٣–فرضيات البحث:

١ – تصميم أنظمة الكترونية محلية تتلائم مع متطلبات البيئة المحلية ويؤثر إيجابيا في دعم الامن الاقتصادي العراقي.

٢–هناك علاقة ارتباطية موجبة بين استخدام الأنظمة الآلية في العمل وزياد كفاءة العاملين في المؤسسات.

٤-منهج البحث وأدواته:

لتحقيق هدف البحث الحالي تم اتباع المنهج التجريبي من خلال تصميم النظام واطلاقة تجريبيا للعمل، وكذلك استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات في التعرف على آراء العاملين من البرنامج، وكذلك المقابلة الشخصية مع بعض المسؤولين في الوحدات للتعرف على احتياجاتهم من المعلومات.

٥-مجتمع البحث وعينته:

نظراً لطبيعة البحث فقد تم أخذ مجموعة من الوحدات الإدارية المسموح بالتعرف على طبيعة عملها وكذلك العاملين ومسؤولي تلك الوحدات للتعرف على آراءهم كعينة للبحث في كلية الاداب للجامعة العراقية وكان عددها (٨) وحدات إدارية.

الجانب النظري

اولا: الأمن الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف فسرت مفهوم الأمن والأمان فالأمن هو ضد الخوف[١]، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي ، وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب[٢].

وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن ، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة . ومن خلال عدة أبعاد منها؛البعد السياسي ، والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وحماية المصالح العليا لها، والبعد الاقتصادي، والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية ، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة.والبعد الاجتماعي ،والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من

تنمية الشعور بالانتماء والولاء.والبعد المعنوي أو الاعتقادي ،وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة.و البعد البيئي ،والذي يهدف إلى حماية البيئة من الاخطار التي تهددها. وما يهمنا في هذا المجال هو البعد الاقتصادي[٣].

وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعا للأمن الاقتصادي فتوصلت للتفسير التالي: " هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم"[٤] .

<u>التهديدات التي تواجه الأمن الاقتصادي في العراق:</u>

مر الاقتصاد العراقي بعدة مراحل خلال الفترة الخمس وعشرين سنة السابقة، فبعد أن كان مستقراً الى حد ما في فترة الثمانينات، بدا هذا الاقتصاد بالتعثر في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي لما شهدة البلد من آثار الحروب التي وقعت في الفترة السابقة وكذلك الحروب في فترة التسعينيات والتي كان لها الأثر الكبير في تدمير الاقتصاد العراق وفترات الحصار، إلا أن هذا الاقتصاد بدأ بالنهوض بعدة عام ٢٠٠٣، وبمراحل جيدة الى نوع ما نتيجة لرفع الحصار عنه وكذلك ارتفاع اسعار النفط بعد هذه الفترة، إلا أن وبعد مدة وجيزة بدأ الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل متمثلة بسوء الإدارة في مفاصل الدولة، وكذلك نفقات المتعلقة بالتهديد الخارجي والإرهاب أرهقت كاهل الاقتصاد الى حد كبير، وضلت هذه المشاكل تتراكم شيء فشيء، ولكن كان تصدير النفط العراقي يسد الى حد ما هذه النفقات وغيرها، ولكن بسبب تغير اسعار النفط العالمية، ظهرت المشاكل الاقتصادية في العراق والتي نعيش آثارها في الوقت الحالي، لذلك ظهرت عدة مشاكل واصبحت واضحة للعيان ومنها، انخفاض الدخل، حيث يعاني المواطن العراقي من انخفاض الدخل بسبب ارتفاع الاسعار في المواد الغذائية وغيرها من المتطلبات بسبب اعتماد العراق على الاستيراد في معظم متطلبات المواطن العراقي. وكذلك لعبت البطالة وقلة فرص التعيين دور كبير في تدمير الاقتصاد بسبب قلة تخصيص الدرجات الوظيفية وكثرة أعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات دون الاخذ بنظر الاعتبار اتخاذ سياسة خاصة بالقبول او

التنسيق مع وزارة التخطيط بشأن توفير فرص العمل للتخريجين. وكذلك الوضع الذي يمر به البلد بسبب العصابات الاجرامية وما رافق ذلك من تهجير قسري للعديد من الاسر العراقية داخل البلد وما ترتب على ذلك من اثار سلبية[٥].

ومن أجل التقليل من تلك الآثار السلبية التي عصفت بالاقتصاد العراقي ، يجب البحث عن سبل جديدة للنهوض بهذا الاقتصاد، ومن هذه السبل هي استخدام تكنلوجيا المعلومات بعمل مرافق الدولة، ومنها تطبيق الحكومة الالكترونية، والتي سيكون لها دور كبير في الحد من كثير من المظاهر السلبية في العمل الإداري والمتمثلة بالرشوة والبيروقراطية، وكذلك تقليص سياسات الانفاق على أمور يمكن الاستغناء عنها، فعلى سبيل المثال، لو أرادت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إصدار أمر وزاري يقضي بتحديد موعد امتحانات فئة او شريحة معينة من الطلبة، ستقوم باصدار الامر على شكل الصيغة الورقية، ومن ثم تبدأ عمليات التعميم على الجامعات والمراكز والخطوة الثانية تقوم الجامعات بتعميم هذا الامر على الكليات ، والكليات بدورها تعممه على الاقسام، وبعد انقضاء موعد التاريخ المحدد يصبح هذا الكتاب غير ذي جدوى، ولكن عندما يكون الأمر الكترونيا، فيكفي عملية ارسال الامر ومن ثم اعادة ارسال نفس الامر حسب الحلقات السابقة، فيكون بذلك أسرع وقد اختزل عمليات صرف نقدي لمتطلبات الاصول الورقية، وكذلك تخليص العنصر البشري من هذا العمل للاستفادة من وقته في عمل آخر، كذلك يكون للادارة او الحكومة الالكترونية دور كبير في تقليص عمليات الفساد والبيروقراطية والمحسوبية والمنسوبية، وذلك بوضع شروط التقديم لعمل ما او لقبول معين من خلال وضع شروط وكيفية حساب نقاط كل شرط من هذه الشروط وبالتالي يكون التقييم معروض لكل شخص من خلال مجموع النقاط فبذلك يكون الشخص على علم بترتيبه لنيل هذا الدور، ولا يستطيع أياً كان التلاعب في تلك النتائج. لذلك يجب العمل على تشريع الحكومة او الإدارة الالكترونية، ولكن يجب أن نفهم معنى الإدارة الالكترونية أولاً.

ثانيا : الإدارة الالكترونية:

واحدة من ميزات القرن الحادي والعشرون هي المعرفة والحضارة والازدهار المعتمدة على التقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات والثورة الالكترونية بما تمثلها من : "التجارة الالكترونية ، الحكومة الالكتروني، الادارة الالكترونية ، التعليم الالكتروني، الاقتصاد الرقمي،... الخ " . هذه السمات التي تكسب العنصر البشري الرقي والتقدم والتطور والتحديث ، بل تكسب المجتمع بأكمله أهمية تطبيق المعارف وأمثلية الاستخدام التي توازي أو تفوق عناصر الانتاج المادية.

وقد ظهرت العديد من التعاريف التي اشارت الى مفهوم الادارة منفردة او الادارة الالكترونية فقد عرفت الادارة على انها "وسيلة أو نشاط او عملية او جهد منظم تعبر عن العمل الجماعي تهدف الى تحقيق خطة موضوعة من قبل جهة او شخص ما وتنفذ بعدة مراحل"[٦].

وكذلك ورد عدة تعريفات لمفهوم الادارة الالكترونية منها"وهي المعرفة التي يتم تداولها على الشبكة (الداخلية –الخارجية –الانترنت) وفق نماذج الأعمال الإلكترونية بما يحقق رافعة الأصول الرقمية (منتجات وخدمات رقمية)والوصول الواسع والمرن إليها في زمان وفي أي مكان مستندة إلى بنية تحتية فعالة وثقافة قائمة على التقاسم على نطاق واسع داخل الشركة وخارجها."[٧]

وعرفها آخر بأنها : القيام بمجموعة من الجهود التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتقديم المنتجات لطلابها من خلال الحاسب الآلي والسعي لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب المنتجات مع الأفراد بما يسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء التنظيمي[٨].

المزايا والآثار الإيجابية للإدارة الالكترونية:

يترتب على تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية العديد من المزايا والآثار الإيجابية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[٩]:

١- سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها.
٢- نقل الوثائق إلكترونياً بشكل أكثر فعّالية.
٣- تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات الورقية وتخفيض وقت الأداء.
٤- تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.
٥- التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.
٦- تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الإليكتروني أقل عرضة للأخطاء.
٧- تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته.
٨- الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
٩- تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إليها.
١٠- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.

المتطلبات الجوهرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية :

هناك العديد من المتطلبات الضرورية للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، كما يراها البعض تتمثل فيما يلي [١٠]:

١- التزام الإدارة العليا بدعم وتبنى مشروع الإدارة الإلكترونية
٢- التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو عالم الرقميات
٣- وضع خطة متكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الجهات
٤- التركيز على دراسة حاجات العملاء وإشباعها
٥- الاهتمام بالعاملين القائمين بتقديم خدمات الإدارة الالكترونية
٦- الدراسة المتكاملة للإجراءات ومعدلات الأداء.
٧- التركيز على ترابط نظم الخدمات.
٨- التركيز على القدرات الفنية.

معوقات إنشاء الحكومة الالكترونية:

على الرغم من توجه العديد من الدول نحو العمل بمجال الادارة او الحكومة الالكترونية، إلا ان تلك المشاريع التي شرعوا بالعمل بها سرعان ما تواجه مشاكل عديدة على الرغم من رغبة

تلك الدول الدخول في هذا المجال لما يحققه من أثر اقتصادي وتنموي كبير في بلدانهم، ويعود السبب في ذلك مجموعة مؤثرات داخلية ، مع الإقرار بنسبة الاختلاف فيها من دولة الى أخرى، إلا ان على العموم أنها تعتبر أبرز المشاكل التي تعيق تطبيق مشروعات الحكومة الالكترونية. ومن هذه المعوقات(١١):

- ارتفاع التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية والفوقية.
- الحاجة إلى تكاتف الجهود فى مختلف التخصصات.
- التخوف من اقتصار الخدمة على مجموعة محدودة من الأفراد.
- المشكلات المترتبة على دخول أفراد غير مسئولين إلى النظام.
- صعوبة بناء مجتمع رقمي فى التنظيم ككل والذي يشكل أبعاد المدينة الإلكترونية.
- التداخلات السلبية للأفراد المتعاملين مع المنظمة.
- عدم تأييد الإدارة العليا والقيادات المسئولة.
- انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي المتعلق بعمل الإدارة الإلكترونية.
- عدم الاهتمام بالموارد البشرية العاملة على تشغيل النظام والعلاقات الإنسانية.

الجانب العملي

من أجل تحقيق أهداف البحث الحالي، تم تصميم نظام حاسوبي مبسط لأجل القيام بالعمليات الإدارية بعد سؤال العاملين عن طبيعة الأعمال اليومية التي يقومون بها، ومن ثم إجراء اختبار للإيعازات داخل هذا البرنامج لغرض التأكد من أمكانية تلبية تلك المتطلبات، ومن ثم عرضه على العاملين في تلك الوحدات لغرض تجربته من قبلهم وتوجيه بعض الاسئلة المكتوبة على شكل استبانة تضم المرتكزات الاساسية للعمل الاداري الالكتروني لغرض مضاهاتها مع اجابات العاملين للحكم عليه.

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات:

قام الباحث بزيارة عدد من الوحدات الإدارية وإجراء مقابلة مع عدد من العاملين فيها ومع مسؤولي تلك الوحدات للتعرف على طبيعة عملهم واحتياجاتهم للمعلومات من الاشخاص

والوحدات الاخرى داخل وخارج المؤسسة التي يعملون بها(مع الإقرار بتحفظ بعض الوحدات عن الإفصاح بتلك المعلومات)، ومن خلال تلك المقابلات، وجد أن غالبية العمل الإداري ينحصر في المراسلات بين الوحدات الادارية (الكتب الرسمية) وجمع المعلومات عن العاملين وتنظيم شؤونهم، و أن أكثر الأمور التي تؤدي الى تأخير الاجابات او البت في بعض القرارات المهمة هو الروتين المتمثل بالبريد الورقي داخل المؤسسة الواحدة ناهيك عن الامور المتعلقة بالمراسلات مع جهات أخرى، ووجد من خلال الملاحظة الشخصية، أن أموال تصرف في عمليات النسخ وتفريغ المعلومات المرسلة من قبل الاشخاص او وحدات ادارية الى اخرى. فكونت بذلك توجه الادارات للعمل وماهيه الايعازات التي يمكن ان تساعد هؤلاء العاملين في عملهم لتثبيته في شريط مهام البرنامج المستخدم.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد البرنامج:

قبل البدء بعملية إعداد البرنامج يجب التعرف على أنواع البرامج التي ممكن ان تساعد في بناء برنامج حاسوبي، إذ يوجد على الساحة العديد من البرامج التي يصعب التكهن بمفاضلتها مع الاخرى من حيث الامكانيات والجانب السري في معلوماتها، لذلك قام الباحث بالرجوع للأدلة الموجودة عن البرامج والمتاحة على الشبكة منها: بالتعرف على الأنظمة الخاصة ببناء قواعد البيانات، ومنها نظام الاوراكل العملاق (Oracle database) في بناء قواعد بيانات تتمتع بسرية كبيرة وكذلك برامج أس كيو أل سيرفر (SQL database) والخاصة بإنشاء الاستعلامات المعقدة، وبرامج الاكسس من حزمة مايكروسوفت أوفيس المشهورة.

وقد تم استخدام حزمة الاوفيس (أكسس) للأسباب التالية:

١-سهولة البرنامج قياسا بالبرامج الاخرى من حيث الخبرة البرمجية اذ سهل التنصيب قياسا بالبرامج الاخرى.

٢-وجود حزمة مايكروسوفت على أجهزة الحاسوب المستعملة في المؤسسات.

٣-امكانية استقبال بيانات المؤسسة المخزنة على شكل جداول أكسل في أغلب الحواسيب. قياسا بالبرامج الاخرى التي يجب ان تمر بعدة مراحل إضافية.

٤- لا يحتاج الى خبرة في مجال العمل لإدارة قواعد البيانات.

هذه الاسباب جعلت تفضيل العمل بهذا النظام، وبعد ان تم اختيار البرنامج بدأت المرحلة الثالثة والمتمثلة بمرحلة التصميم للبرنامج:

المرحلة الثالثة: مرحلة التصميم:

بعد أن تم اختيار البرنامج (مايكروسوفت اكسس) بدأت أولى الخطوات المتمثلة بإعداد قاعدة للمراسلات الالكترونية بين الوحدات شملت امكانية جمع معلومات عن اشخاص داخل الدائرة لتكون عينة على عملية التبادل الالكتروني، فقد تم إعداد جدول يضم معلومات عن العاملين (الاسم، العمر، الوحدة الإدارية، عدد سنوات الخدمة، عنوان السكن)، إضافة الى جداول أخرى سيتم ذكرها لاحقاً (مع الإقرار بكون المعلومات التي سوف يتم ملؤها هي معلومات غير دقيقة، وهي لأغراض التجربة فقط).

١-تصميم الجداول والواجهات:

من خلال فتح البرنامج نبدأ باختيار قاعدة وتم اعادة تسميتها الى (الادارة الالكترونية) ومن ثم نقوم بعملية إعداد الجداول وكانت حسب التسميات السابقة ومن خلال طريقة عرض التصميم.

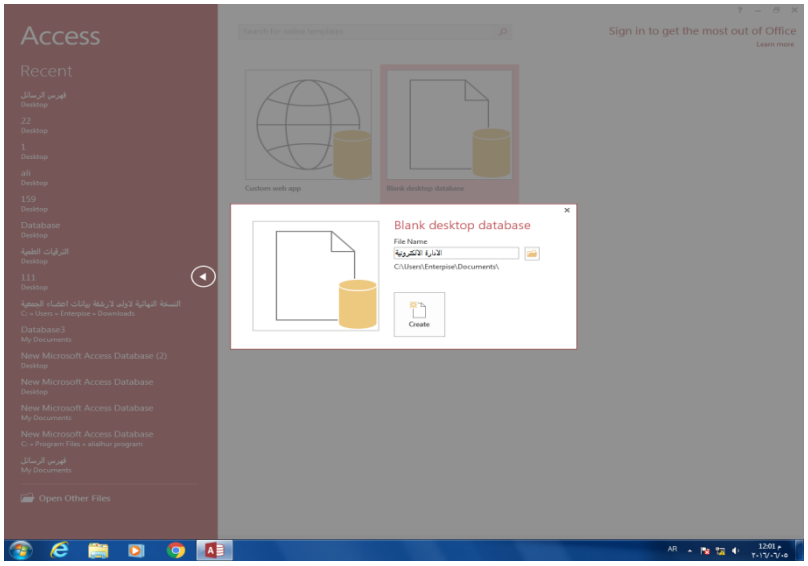

وتبدأ ثاني الخطوات بعملية اعداد الجداول وكانت (جدول قاعدة بيانات الموظفين، جدول بالسلم الخاص بالرواتب، جدول خاص بالأوامر الجامعية الواردة من رئاسة الجامعة، وجدول خاص بالاوامر الإدارية داخل الكلية، وجدول خاص بالكتب الرسمية الصادرة من الكلية، وآخر للمخاطبات الصادرة من الكلية)، ولا ننسى الايعازات الخاصة بكل شاشة خاصة بأي جدول:

أ-جدول خاص بقاعدة بيانات الموظفين:

من خلال الايعاز انشاء نختار جدول، ومن ثم الرجوع الى شريط الأدوات واختيار الايعاز تصميم ومنه إعادة تصميم للتحكم بعناصر الحقول ووصفها، وتكون على النحو الآتي:

-التسلسل، ويكون ترقيم تلقائي لتلافي التكرار في حال حدوث أخطاء في عمليات الادخال.

-اسم الموظف ويكون نوعه نصي.

-العمر ويكون نوعه رقمي.

-الصورة الشخصية ويكون نوعه مرفق.

-عنوان السكن ويكون نوعه نصي.

-عدد سنوات الخدمة ويكون نوعه رقمي.

-البريد الالكتروني ويكون نوعه ارتباط تشعبي.

- الوحدة العامل بها ويكون نوعه اختيار من متعدد.

-الاستمرارية بالدوام ويكون نوعه (نعم، لا).

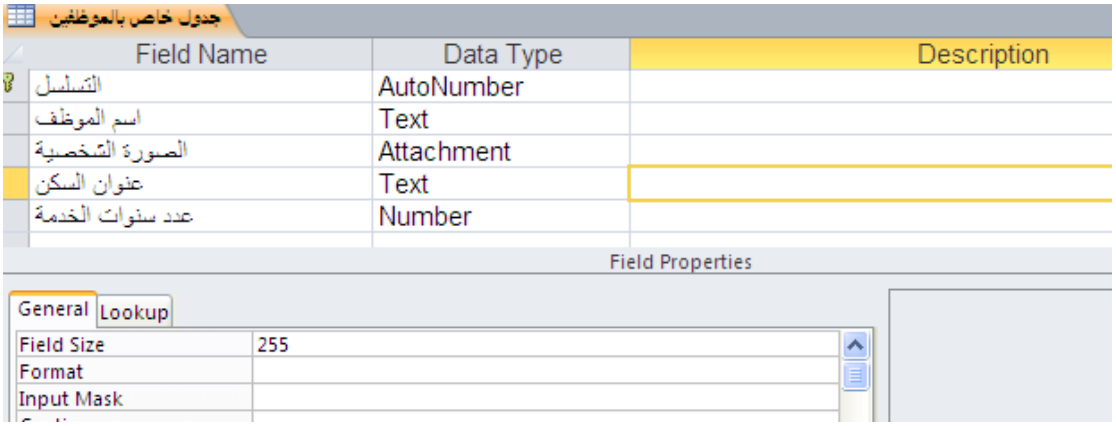

وبعد ان تم تحديد الحقول المطلوبة بالجدول الأول، تبدأ عملية إعداد الايعازات الخاصة بهذا الجدول، وذلك من خلال الرجوع الى الايعاز إنشاء ومن ثم اختيار نموذج ومن خلال الايعاز إعادة تصميم يتم تشكيل النموذج الخاص بالجدول، وترتيب الحقول من خلال السحب والافلات في الحقول، ومن ثم تبدأ عملية إضافة الايعازات ، ومن خلال الايعاز أدوات قاعدة البيانات، يتم إضافة الازرار الخاصة بـ (إضافة حقل جديد، حذف الحقل الحالي، الرجوع الى

الحقل السابق، التالي، طباعة، غلق الجدول، تقرير)، وتتم هذه العملية من خلال الرجوع في كل مرة الى أدوات قاعدة البيانات، واختيار ايعاز من القائمة المنسدلة، وكما سيتم ملاحظته في الشكل النهائي للبرنامج.

ب-جدول الخاص بسلم الرواتب:

وهو جدول بسيط يشتمل على عدد سنوات الخدمة، والشهادة ، والدرجة والمرحلة، وتتم إضافة المعلومات حسب توجيهات سلم الرواتب المتبع من قبل وزارة المالية، مع وجود حقل خاص بالتسلسل، ومن خلال نفس الإجراءات السابقة الخاصة بجدول الموظفين يتم عمل هذا الجدول، وإنشاء نموذج خاص بهذا الجدول بنفس الطريقة، ولكن الخطوة الأهم هنا تتم من خلال ربط حقول الجدول الأول بالجدول الثاني لغرض حصول التفاعل بين الجدولين لأغراض إعطاء استحقاقات الموظف في الجدول الأول مع المعلومات المخزنة في الجدول الثاني، ويتم هذا الايعاز من خلال الرجوع الى القائمة الرئيسة ومن ثم اختيار انشاء استعلام ، وعند ظهور مربع الحوار نختار الجدول الأول وبعد النقر على زر الإضافة ، نكرر العملية على الجدول الثاني، ومن ثم إغلاق مربع الحوار، ومن ثم الرجوع مرة أخرى الى القائمة الرئيسة ومن ثم اختيار إنشاء علاقات، وبعدها يتم الربط بين الحقل المشترك والمتمثل بـ حقل التسلسل لكونه حقل فريد لا يتكرر لكل موظف ولكون التسلسل المعين يشمل الموظف واحد فيكون الربط على هذا الأساس. والنقطة المهمة هنا هي إضافة حقل عدد واختيار نوعه محسوب وذلك ليكون عمله كعداد لحساب قيمة الراتب فبعد ان تتم تعريف القيم في الحقول الدرجة والمرحلة ، ومن خلال قناع الادخال لتعريف الحقل بقيم عددية مناسبة له على سبيل المثال (الدرجة السادسة المرحلة الثالثة تقابله بقيم القناع (٣٧٤) أي مقدار الراتب يتم اختيار الدالة الآتية في حقل المحسوب ليكون بالشكل الآتي:

([1]*2+[2]-[3])

ويمثل الحقل واحد (مقدار الراتب الاسمي).

ويمثل الحقل الثاني (المخصصات المضافة كالشهادة مثلاً).

ويمثل الحقل الثالث الاستقطاعات.

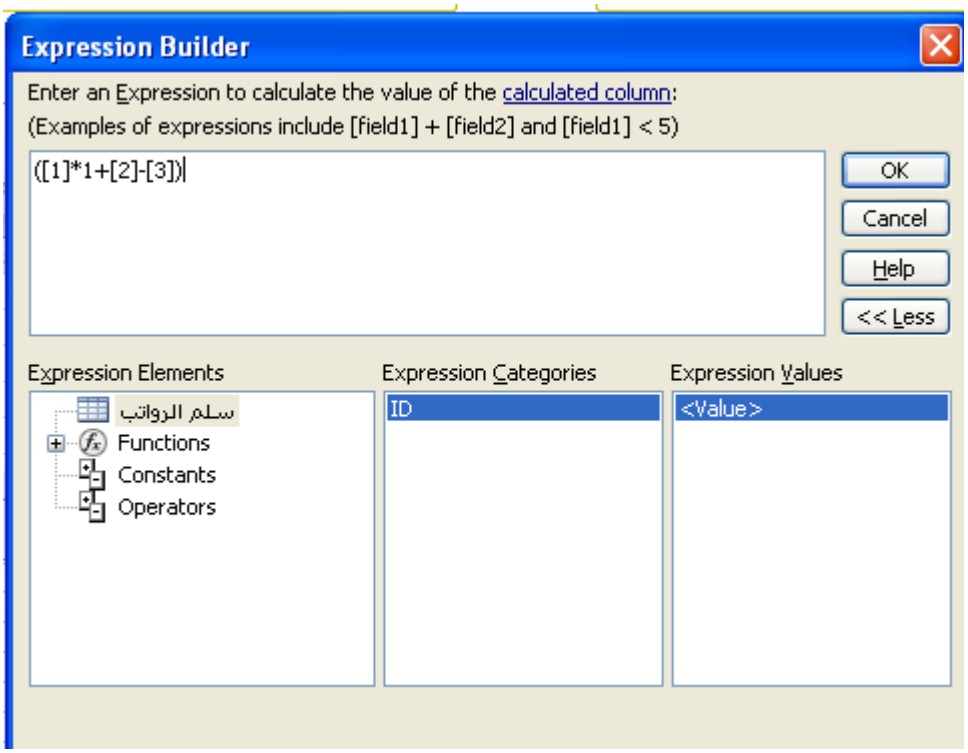

ويمكن زيادة عدد الحقول او نقصانها او التلاعب في مقدار نسبها من خلال المعادلة السابقة وحسب الضوابط المراد العمل بها.

وبعد ان يتم الدخول الى صفحة الموظف المعني نجد ان هناك إشارة على حقل التسلسل (+) والتي تشير الى وجود علاقة مع جدول آخر، وعند الضغط على هذه العلامة نجد ان البرنامج سوف يقوم بفتح الجدول الثاني الخاص بالرواتب وتظهر مقدار المعلومات المدخل في الجدول الثاني ومن ثم يقوم البرنامج بحساب الراتب بعد الضغط على زر الحساب وفقا للمعلومات المخزنة بقناع الادخال السابق.

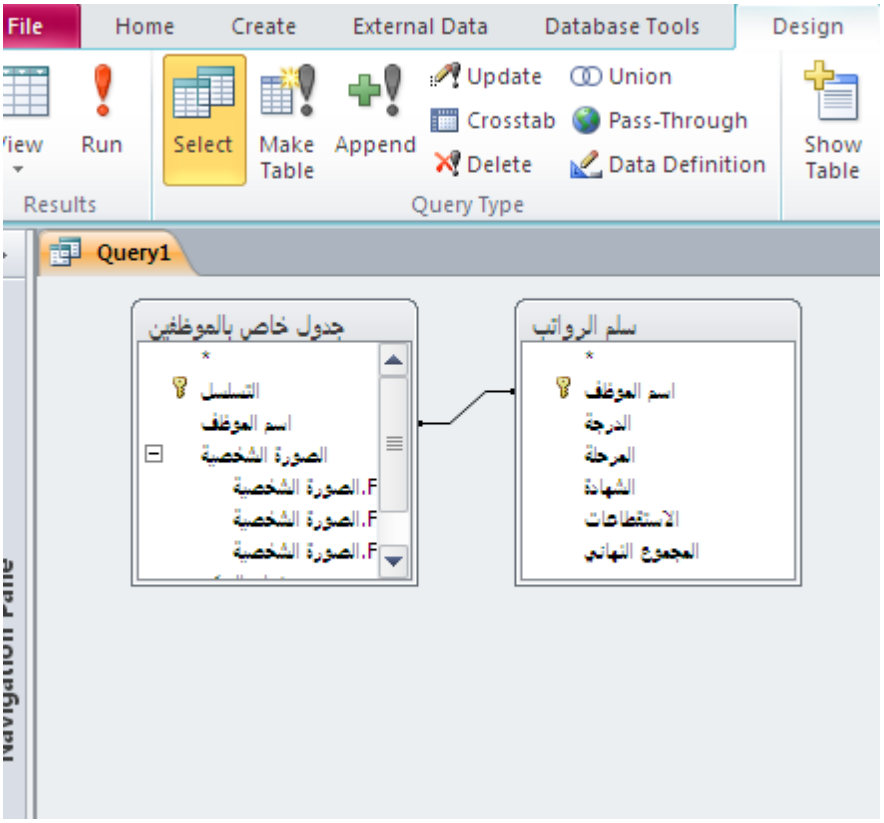

ج- جدول خاص بالأوامر الإدارية الواردة من رئاسة الجامعة:

وباتباع نفس الأسلوب السابق يتم اختيار أنواع الحقول وتسمياتها مع وجود فارق بسيط وهو إضافة حقل هو صورة للكتاب الوارد وهو حقل كائن موجه وذلك بعد تعريف جهاز السكنر وتخصيص حقل خاص له، إذ يقوم البرنامج بحفظ صورة للكتاب بالحقل المعني بعد تشغيل السكنر مباشرة.

لتكون الواجهة الرئيسة للبرنامج على النحو الآتي:

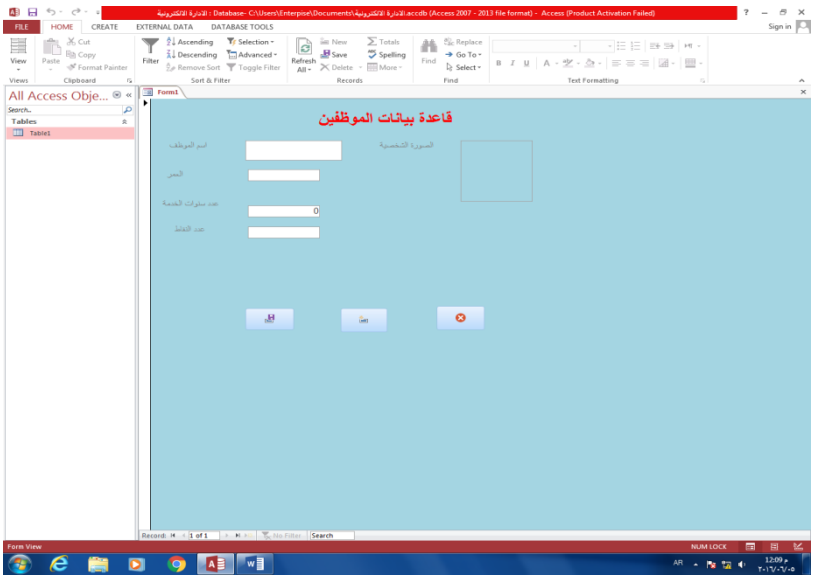

وإذا أردنا عملية جمع معلومات عن أي شيء معين نقوم بتصميم جدول بسيط يشمل الحقول المراد جمع المعلومات عنها، ومن ثم نقوم بإرسال تلك المعلومات الى بقية الوحدات الادارية لغرض ملئها من قبلهم بالبيانات الموجودة أصلا عندهم عن طريق البريد الالكتروني.

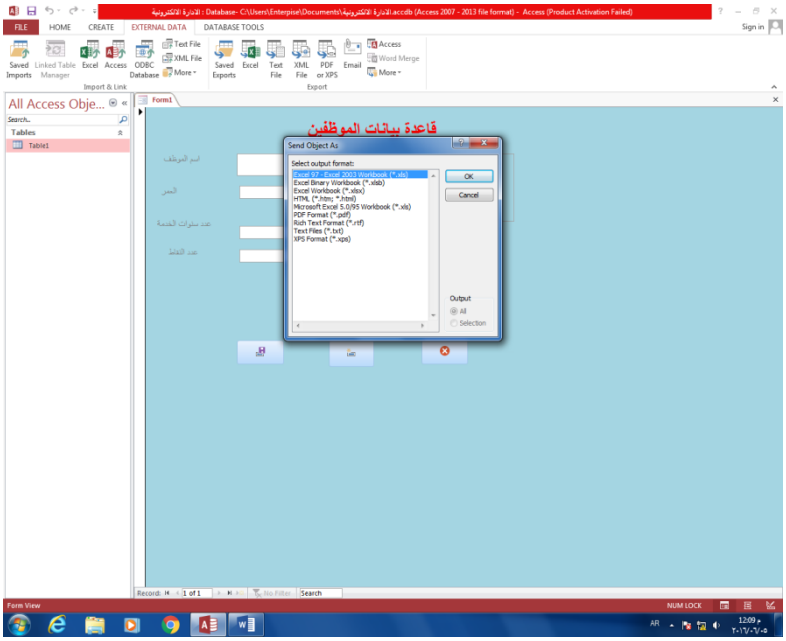

نقوم بعملية جمع البيانات ومن خلال الايعاز (داتا كولكشن) فيقوم البرنامج بدمج المعلومات تلقائياً وتوحيدها ، ومن ثم تتم عملية الفرز لتلك المعلومات بالشكل الذي يتم من خلالة خدمة اغراض عملية جمع البيانات.

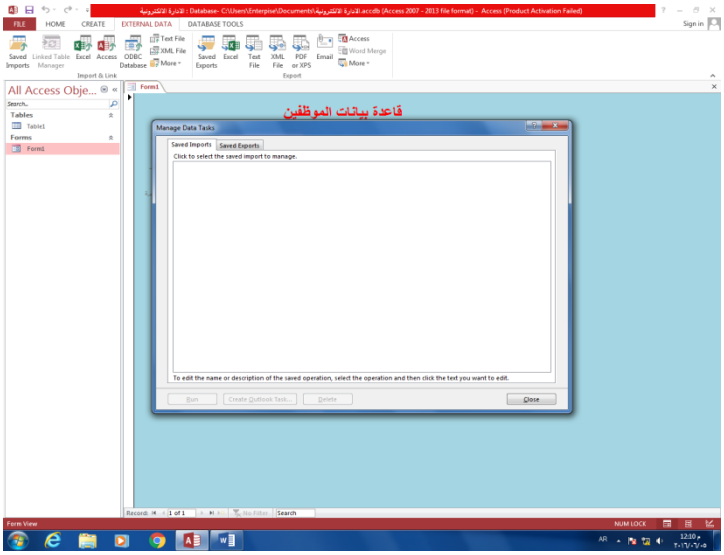

مرحلة التقييم:

وبعد انتهاء عملية التجربة من قبل العاملين في الوحدات الادارية، تمت عملية التقييم للبرنامج من خلال توجيه عدد من الاسئلة لـ(٢٠) منتسب، وقد روعي في صياغة فقرات الاستبيان ان تكون مفهومة ومعبرة عن استراتيجية العمل بالبرنامج مقارنة مع طبيعة العمل التي يمكن تأديته في الأيام الاعتيادية، وقد تم صياغة بدائل للإجابة وهي (اتفق ، محايد، لا تفق) ، وكان تصحيح البدائل يكون باعطاء اوزان لكل بديل وهي (٣، ٢، ١) على التوالي، وبذلك يكون أعلى حد للإجابة للمفحوص الواحد هو (٣٠) وأقل نتيجة يمكن الحصول عليها هي (١٠) وبمنتصف إجابات يكون (١٥) أي بذلك يكون الوسط الفرضي للمقياس (١٠٥) لكي يتم مقارنته بالوسط الحسابي البسيط، وبعد ان صُححت فقرات المقياس باعطاء الاوزان بدل بدائل الاجابات كانت النتائج على النحو الآتي:

ت	السؤال	الإجابات
١	لا يحتاج البرنامج الى خبرة برمجية في العمل	٢٢
٢	إمكانية التعامل مع البرنامج وبسهولة في عملية إعداد الجداول	٢٥
٣	يزيد البرنامج من قابلية جمع المعلومات وتصنيفها وفق الاسلوب المطلوب من قبلي	١٧
٤	يختصر البرنامج الوقت والجهد في إعادة ملئ البيانات بعد جمعها	٢١
٥	توفير امكانية المفاضلة الحقيقية في النقاط من خلال الجمع التلقائي داخل البرنامج	١٥

٦	سهولة تطبيقه واعتماده داخل المؤسسة	٢٠
٧	امكانية الاستغناء عن العمل الروتيني الموجود بوجود هذا البرنامج	١١
	الوسط المجموع	١٣١
	الوسط الفرضي	١٠٥

ومن خلال ملاحظة النتائج في الجدول أعلاه يتبين ان المجموع الكلي للإجابات كانت (١٣١) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (١٠٥) وبذلك يكون هناك إجماع قوي على استخدام هذا البرنامج في عمليات المراسلات الالكترونية.

النتائج:

عند الانتهاء من البحث، توصل البحث الى النتائج الآتية:

١. هناك هدر كبير في الوقت والجهد بسبب استخدام النمط التقليدي في عمليات المراسلة اليومية وإدارة شؤون العاملين في المؤسسة.
٢. استخدام الإدارة الالكترونية يقلل من العمليات التكرارية والروتينية اليومية في المؤسسات.
٣. يعد برنامج الاكسس من اسهل البرامج في عمليات التطبيق مقارنة بغيره من البرامج الخاصة بإدارة قواعد البيانات.
٤. امكانية تطبيق البرنامج وبسهولة من قبل العاملين.
٥. ملائمته لإجراءات العمل اليومية في الدوائر.
٦. تحقيق مكاسب وقتية ومالية من خلال عمليات التعامل به من خلال تخفيض التكلفات المالية اللازمة في عمليات المراسلات وجمع المعلومات.

التوصيات:

وفي ظل النتائج السابقة يوصي البحث بما يأتي:

١. رفع ثقافة العاملين في المؤسسات لأجل تغيري نمط العمل الروتيني لديهم المتمثل بالعمل الورقي والكتابي.
٢. ضرورة رفع كفاءة العاملين في مجال استخدام التعامل الالكتروني.
٣. إدخال العاملين في المؤسسات بدورات تدريبية منتظمة ومراعاة التخصص لديهم.
٤. ضرورة اتباع البرنامج المصمم او إعداد برامج أخرى مشابهة له في عمليات التعامل اليومية.

قائمة الهوامش

١-محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي. مختار الصحاح.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧. ص١١.

٢-طه ابو الذهب. المعجم الاسلامي.- القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٢. ص٦٩.

٣-أمين هويدي. الأمن الوطني الشامل في مواجهة الازمات.- بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥. ص٧.

٤-هيلة حمد. الامن الوطني العربي: بحث مقدم الى المؤتمر التوافق الوطني الرابع للفترة (٢-٤-٢٠٠٧) . الكويت، ٢٠٠٧. ص٨.

٥-محمود شمال حسن. الاطفال والتهجير القسري. - بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١٣. ص٥١.

٦- محمد عبد العال، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص. إدارة الجودة الشاملة المعاصرة. عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٩. ص٢٦.

٧-نجم عبود نجم. إدارة المعرفة(المفاهيم و الاستراتيجيات والعمليات).- الطبعة الثانية.- الاردن: الوراق للنشر و التوزيع ،٢٠٠٨.ص٣٥٠.

٨- سامي عطا الله الصالح. وحدة معلومات التنمية للدول العربية .-الكويت : مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١. ص ٩. متاح على الموقع :

www.unck.org.kw

٩- أشرف صالح . الطريق السريعة للمعلومات ووسائل الاتصال والإعلام في الوطن العربي" .- تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩ . ص ١٢٨ .متاح على الموقع:

www.unisco.org>ir

١٠ – رأفت رضوان. عالم التجارة الإلكترونية. مكتبة المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٩٩. ص ٩٥ . متاح على الموقع:

www.unisco.org>ir

١١– نجم عبود نجم. المصدر السابق. ص٢٢٣ .

قائمة المصادر

١. أمين هويدي. الأمن الوطني الشامل في مواجهة الازمات. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

٢. طه ابو الذهب. المعجم الاسلامي. (القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٢).

٣. محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي. مختار الصحاح. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧).

٤. محمد عبد العال، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص. إدارة الجودة الشاملة المعاصرة. (عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٩).

٥. محمود شمال حسن. الاطفال والتهجير القسري. (بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١٣).

٦. نجم عبود نجم. إدارة المعرفة(المفاهيم والاستراتجيات والعمليات).الطبعة الثانية. (الاردن:الوراق للنشر و التوزيع ،2008).

٧. هيلة حمد. الامن الوطني العربي: بحث مقدم الى المؤتمر التوافق الوطني الرابع للفترة (٢-٤-٢٠٠٧) . الكويت، ٢٠٠٧.

الانترنت

٨- سامي عطا الله الصالح. وحدة معلومات التنمية للدول العربية . (الكويت : مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١) متاح على الموقع :

www.unck.org.kw

٩-أشرف صالح . الطريق السريع للمعلومات ووسائل الاتصال والإعلام في الوطن العربي" .(تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩) متاح على الموقع:

www.unisco.org>ir

١٠- رأفت رضوان. عالم التجارة الإلكترونية.(مكتبة المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٩٩). متاح على الموقع:

www.unisco.org>ir

Electronic management of information institution and its rule in Iraqi economic security

Key word : Electronic government , Electronic management, economic security

Tahani falah khamas

Al – Mustansiryah university / college of art / department of information and library

E-mail tahini_falah@yahoo.com